

مرقص: لتوزيع العبء الضريبي واستحداث رسوم على العقارات والأسهم

دعا رئيس مؤسسة «جوستيسيا للامناء وحقوق الإنسان» المحامي بول مرقص الي جعل الضرائب تصاعدية وإعادة توزيع العبء الضريبي وتخفيفه عن كاهل الفئات الاجتماعية ونقل جزء أساسي منه إلى أماكن ضريبية أخرى أكثر ربحية وتحملها من سواها، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية، لأن نحو ثمانين في المئة من الرسوم والضرائب تجبى من عامة الناس ذوي الدخل المحدود والمتوسط».

وأكد أن «من شأن إعادة توزيع التكلفة الضريبي على النحو المقترح، فضلاً عن أبعاده الضريبية المالية، تحقيق استقرار في أسعار العقارات وفي السوق العقارية، وإفساح المجال للشباب أمام فرص شراء العقارات بأسعار معقولة».

وأشار الي أن «الخطوات التنفيذية لتحقيق هذه المساواة الاجتماعية تكمن في

- استحداث ضرائب

ورسوم على الأرباح الناتجة من الربيع والمضاربات العقارية بما فيها المضاربات في الأسهم والأسواق المالية.

- التفريق في التكلفة الضريبي بين العقارات المبنية والعقارات غير المبنية، عبر تحديد مهل معينة (سقف ٥ سنوات مثلاً) إذا بيع العقار ضمنها يستوفى على البيع ضريبة مرتفعة (٢٠ في المئة مثلاً).

- مـــؤدى الزيادة الضريبية المقترحة يكمن في زيادة إيرادات الخزينة والتخفيف عن كاهل الفئات الاجتماعية، حيث أن التكلفة على البيوعات العقارية حالياً يقارب ٦ في المئة فقط، لذلك أصبحت البيوعات العقارية بورصة للمضاربة والربح الفاحش السريع.

- تعزيز الواردات الضريبية من عائدات المخالفات على الأملاك البحرية والنهرية.

- إبرام لبنان اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي انضمت إليها لغاية تاريخه

نحو ١٥٥ دولة والتي ترمي إلى تحرير التجارة وتعزيز المنافسة وخصوصاً لجهة إلغاء الوكالات الحصرية ما يؤدي إلى مكافحة الاحتكارات، وتالياً خفض الأسعار في لبنان بنسبة تبلغ نحو ٣٠ في المئة.

- من الضروري مواكبة هذه الخطوة بسلسلة تشريعات: مكافحة الاحتكار كما في الولايات المتحدة الأميركية، وأنظمة حماية المستهلك كما في الاتحاد الأوروبي، وإصدار مراسيم تطبيقية لقانون حماية المستهلك في لبنان الصادر في ٢٠٠٥/٢/٤.

- خفض الرسوم والضرائب على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

- زيادة الرسوم والضرائب على الكماليات وخفضها على الحاجيات الأساسية.

- استحداث ضرائب جديدة ذات أبعاد اجتماعية إصلاحية على: التلوث الناتج من السيارات والمصانع، التلوث الناتج من استثمار المنتجعات السياحية البحرية، والتلوث البيئي الناتج من اللوحات الإعلانية».